

احتياط باسم قوى السوق والديمقراطية

■ فقد مشروع العولمة شرعيته نتيجة تحوله إلى مشروع أمريكي صرف لا يكتفي بترسيخ الهيمنة وإنما يمتد إلى فرض نظام اقتصادي - سياسي - اجتماعي يتعارض كلياً مع مبادئ العدل الاجتماعي والاسقرار الاجتماعي ، ورغم ارتقى الناتج الأجمالي لمعظم الدول فإن الواقع يؤكد أن هذا النمو لم يكن لصالح منتسبي ومحدودي الدخل فهناك نمو مطرد للبطالة وأنخفاض مستمر للأجور وتدحر لمستويات المعيشة وتقلص للخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة وأتساع لدائرة المحررومين وتفاقم للفجوة بين المواطنين مما أدى إلى زيادة الضغوط على شرائح الفقراء في المجتمعات المتقدمة و النامية على السواء وخلق أحساساً عاماً باللناس وقامة المستقبل وأوجد أنماطاً من السلوك الاجتماعي العدواني.

■ ولقد أخذت كل دول العالم تقريباً - تحت تأثير وتوجيه المنظمات الدولية - في تطبيق سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي أدت إلى كارثة فزالت الوفيات في روسيا - على سبيل المثال - بأكثر من نصف مليون سنوياً وأرتفع معدل الفقر في تشيكوسلوفاكيا من 5,7 % في عام 1989 إلى 18,2 % في عام 1992 وفي بولندا من 40 % إلى 620 % خلال نفس فترة الإصلاح الاقتصادي ، وأما دول أمريكا اللاتينية فقد أغلقت معظم حكوماتها مؤخراً على هذا النموذج من الإصلاح ، وارتبطت العولمة أيضاً بتحرير الأسواق المالية والتجارية وأصبحت المضاربة ظاهرة رئيسية في الاقتصاد العالمي نتيجة النمو غير المسبوق لرأس المال متعدد الجنسيات الذي توجه للمضاربة في أسواق المال العالمية بعد تحريرها بدلاً من توجيهه للاستثمار والتجارة وبينما كان 90 % من رأس المال المتوفّر في المعاملات الاقتصادية الدولية في عام 1970 يستخدم في الاستثمار والتجارة مقابل 10 % فقط للمضاربة فإن النسبة اليوم انعكس تماماً .

■ وبهدف تركيز السلطة في النظام الاقتصادي العالمي عمل البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة على إقناع الحكومات بعدم مشاركة الناس في سياسات التحرير بحجج أنها تتعلق بأمن ورفاهية لا يفهمها العامة ، وأبدع داخل أروقة المنظمات الدولية مصطلح جديد " العزل التكنوقратي Technocratic Insulation " يبحث التكنوقراط داخل كل دولة على تطبيق السياسات التي تخدم الفئة الحاكمة الجديدة في العالم والمتمثلة في قيادات الشركات الدولية دون مشاركة الجمهور ، وعندما يتم هذا العزل التقني بشكل محكم فيمكن عندهن إعطاء الشعب كل الديمقراطية التي يريدها ! .

رأسمالية ضد الليبرالية

* والمشكلة هي في الطريقة التي تعمل بها هذه العولمة من خلال توجه رأسمالي مغزق في النطروف والأصولية والذي يرى أن طبيعة النظام الجيد هي التي تقوده بالجشع وأن النقصان والرذائل الخاصة تؤدي إلى المنافع العامة طبقاً للنظرية التي تدرس في أقسام الاقتصاد بالجامعات الأمريكية الكبرى ، وأستناداً على ذلك يبقى تأثير الأحزاب السياسية هامشياً في الدولة الديمقراطي لأن السلطة في الحقيقة لا تكمن في الحلبة السياسية ولكن في قبضة الاقتصاد الخاص حيث تؤخذ كافة القرارات المتعلقة بالانتاج والاستهلاك وتخصيص الموارد والوظائف الخ ، وطالما أن السلطة مركزه في الخاص وليس العام فإن الكل يجب أن يتفرغ لهذا رئيسي وهو التأكد أن الآثرياء من المستثمرين سعداء والآن يحصل الكل على أي شيء فعندما يسعد المستثمر يطلق الاقتصاد وتدور عجلته ! أما إذا أرادت حكومات منتخبة اجراء إصلاحات شعبية (فنزويلا ودول أخرى في أمريكا اللاتينية على سبيل المثال) فإنها تواجه دائماً بأحتمالين الأول هو الأطاحة بالنظام الشعبي بواسطة انقلاب تسانده الولايات المتحدة والثاني هو "اضراب رأسمالي Capital Strike " أي هروب وعزوف أموال الاستثمار لأن أصحابها لا يرغبون في الاستثمار الا اذا تمكنا من السلطة السياسية وضمنوا انتقالها لأيدي النخبة الوطنية من الآثرياء وعندئذ يوصف نظام البلد بالديمقراطي ويعود الرواج الاستثماري فيه .

* وإذا عدنا الى المبادئ الأساسية لادم سميث وغيره من الليبراليين الكلاسيكيين فأنا سند تركيزها على حرية الأسواق بهدف تحرير الناس وتحقيق المساواة بينهم من خلال السوق حيث يقسم كل فرد باختياره والسيطرة على عمله وكان Alexis de Tocqueville يحذر من الاهتمام بالمنتج قبل الصانع ويدعو إلى الاهتمام بالعامل قبل الانتاج لكي تتاح له فرصة حياة كريمة حتى لو كان ذلك على حساب الكفاءة الاقتصادية ، ودعوة هؤلاء الليبراليين للتخلص من قبضة السلطة الحاكمة لم يكن المقصود منها هي دولة الرفاه والتضامن الاجتماعي التي عرفتها فيما بعد أوروبا ولكن سلطنة ذلك الوقت المتمثلة في النظام الاقتصادي والكنيسة ، وهذا المفهوم أغفله تماماً الليبراليون الجدد المبشرون بالعودة إلى ماضي لنظام رأسمالي معاد للليبرالية الأصلية ١ .

أمريكا ليست اقتصاداً حراً

* ولا توجد حالة واحدة في التاريخ الحديث لتنمية في بلد ما تمت دون تدخل الدولة من خلال الحماية والدعم ، ولقد كانت التعريفات الجمركية في

الولايات المتحدة أثناء فترة الأنطلاقة في القرن التاسع عشر تتراوح بين خمسة إلى عشرة أضعاف مثيلتها في أوروبا التي سبقتها في التنمية الاقتصادية عن طريق المستعمرات و الحماية المفرطة لصناعاتها ، ولقد تمكن أمريكا من إنقاذ صناعة الحديد والصلب في الثمانيات من القرن العشرين بقيود الاستيراد ورفع التعريفة الجمركية ، ولم تسمح إدارة الرئيس ريجان - (الداعية إلى تحرير الأسواق) - لقوى السوق أن تحمل لأن ذلك كان سيعني أنهيار صناعة السيارات والشرايع الدقيقة والحواسيب الآلية والالكترونيات أمام المنافسة اليابانية في ذلك الوقت وقادت هذه الأدارة بالحكام الأسوق الأمريكية ورصد وضخ كميات هائلة من أموال الإنفاق العام لهذه الصناعات ، وإذا تفحصنا قطاعات الاقتصاد الأمريكي التي تتنافس عالمياً اليوم فأننا سنجد قطاع منتجات الزراعة الذي يحصل على دعم حكومي لا مثيل له في باقي دول العالم وقطاع التكنولوجيا العالمية مثل الإلكترونيات والحواسيب المدعوم من خلال عقود البنماجون وقطاع الصناعات الدوائية الذي يسانده الإنفاق العام في البحث ، وهذا هو الحال في أمريكا منذ بداية الثورة الصناعية وكما أن الاقتصاد الأمريكي يعيش في حالة حرب دائمة ، فقد ازدهر خلال الحرب العالمية الثانية وتضاعف الانتاج الصناعي أربعة مرات خلال فترة الحرب ، ولا تهدف استراتيجية الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة إلى رفع الكفاءة الاقتصادية فحسب بل تتعادها إلى أغراض أخرى سياسية واجتماعية فالإنفاق العسكري على عكس الإنفاق الاجتماعي لا يعيد توزيع الثروة ولا يستند إلى قواعد شعبية تشارك في اتخاذ القرار وهو في حقيقة الأمر لا يعود إلا وأن يكون هدية لعالم الشركات الكبرى .

ولقد أدرك العالم كله منذ الكساد الأعظم في الثلاثينيات من القرن الماضي أن رأسمالية السوق الحرة هي كارثة محققة وأرتبط النجاح الاقتصادي بتدخل كثيف للدولة من خلال سياسات يغلب عليها الطابع الكندي والعقلاني والأنساني ، ومن المدهش أن ان يحرم العالم النامي اليوم من ممارسات اقتصادية كانت هي نفسها شروط التنمية في أمريكا وأسعالم المتقدم بما في ذلك دول شرق آسيا والصين حالياً ، إلا أن ترويج ليديولوجية السوق الحرة مهمة النخبة الأمريكية الحاكمة فهي سلاح ضد الجمهور الأمريكي لأنها حجة ضد الإنفاق الاجتماعي وهي أيضاً سلاح ضد فقراء العالم الثالث لأتباع قواعد تسمح بسرقةهم .

عِيْدَةُ اقْتَصَادِيَّةٍ خَادِعَةٍ

"ريكاردو" و "مالتوس" هم مؤسسو الاقتصاد الكلاسيكي الداعي إلى أن "الفقراء لا حقوق لهم خارج ما يمكن أن يكتسبوه داخل الأسواق لأن أيهـ

حقوق أخرى خارج هذا الأطار ستتعارض مع كفالة الأسواق ومع النمو ، هذه هي "الدارونية الاجتماعية" التي تدعى أن الاختيار الطبيعي والبقاء للأصلح في السوق سيحددان ثروة الأفراد والمجتمع ، وكان الاقتصادي مالتوس يؤكد في القرن التاسع عشر أن الفقر محظوظ ولا يمكن تجنبه وأن الزيادة السكانية (الفقراء بالطبع) ستتولاها المجاعة والحرب والأمراض ، وبعد نصف قرن من هذه النظرية بزرت "مبادئ الاقتصاد السياسي" لجون ستيوارت ميلز الذي أعطى نهجاً ديمقراطياً وأجتماعياً للعقيدة الاقتصادية وأبعتديت المجتمعات عن مبدأ "دفعه يفعل دفعه يمر" والذي صار متبدلاً لدى الحكومات والشعوب، واستبدل "دولة الرفاه والتضامن الاجتماعي" إلا أن العقيدة القديمة عادت مرة أخرى في أواخر القرن العشرين على أيدي مدرسة شيكاغو الاقتصادية "والليبرالية الجديدة Neo-Liberalism" ، ولم ينتبه للبيرونيون الجدد إلى أمر هام وهو أن أفكار الاقتصاد الكلاسيكي لريكاردو ومالتوس وغيرهم تبلورت على فرضية تقلية العمالة بشكل سهل (المigration إلى أمريكا وأستراليا للعاطلين في أوروبا) وعلى فرضية ثبات رأس المال (الأرض في الأساس) وعدم توفر وسائل الاتصال التي تسهل تحويل الأموال حول العالم إلا الوضع حالياً يعكس تماماً هذه الفرضيات فتقل العمالة أصبح مقيداً ومحظوظاً بشرط الهجرة في كافة الدول ورأس المال أصبح سريع الحركة نتيجة العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات.

امتدت الخدعة لتشمل حقوق الملكية الفكرية التي تهدف إلى احتكار تكنولوجيات المستقبل بواسطة الشركات عبرة القرارات ولابرام اتفاقيات للتجارة الحرة تضمن لهذه الشركات الكبرى تصنيع وانتقال مكونات آذاجها بين الدول تحت مسمى زيادة حركة التجارة ، فعلى سبيل المثال فإن 50% من حركة التجارة الأمريكية هي في حقيقة الأمر داخلية بحثه للشركات عبرة الحدود ، فشركات السيارات مثلًا ترسل أجزاء لجمع في المكسيك بواسطة العمالة الرخيصة تم تعداد الأجزاء المجمعة مرة أخرى للشركة الأم في أمريكا وهي ليست تجارة وليس تصديرًا بل أن هذه الأجزاء لم تتداول في السوق المكسيكي أصلاً ويرغم ذلك تحسب ضمن حركة التجارة الدولية ! .

هذه العقيدة وما ينتهي عنها من سياسات وممارسات هي جزء من هجمة شرسه على قوى السوق الحقيقة تهدف إلى أحكام هيمنة البنوك ومؤسسات الاستثمار الكوبية والشركات الكبرى على الاقتصاد الدولي متصررة من أيه رقابه أو مسائله ديمقراطية .

٨